العدد 3368 - السنة الثانية عشرة
الثلاثاء 9 رمضان 1440 - الموافق 14 مايو 2019
Tuesday 14 May 2019 - No.3368 - 12 th Year

«المركزي» اليمني يحرم الانقلابيين من ملايين «التسليف الزراعي»

الأمم المتحدة: الحوثيون يحتجزون العشرات من شاحنات المساعدات

مسلحون في صفوف ميليشيا الحوثي

عواصم - «وكالات»: اتهم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية الأوتشا، ميليشيا الحوثي الانقلابية بمنع واحتجاز عشرات الشاحنات المحملة بالمساعدات الإغاثية والطبية، وتعليق أكثر من 50 اتفاقية فرعية مع المنظمات الأممية والدولية غير الحكومية.

وكشف بيان صادر عن المكتب الأممي، أن ميليشيا الحوثي منعت واحتجزت «71 شاحنة محملة بالمساعدات الإنسانية والطبية في فبراير الماضي فقط، فضلاً عن إيقاف عشرات الشاحنات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية بإب في الأسابيع الأخيرة الماضية». وفق ما نقل موقع «عدن تايم» اليوم الإثنين.

وأكد مكتب «الأوتشا» احتجاز مصلحة الجمارك التابعة للحوثيين في 15 فبراير الماضي باحتجاز 30 شاحنة تابعة للأمم المتحدة، كانت تحمل إمدادات طبية قابلة للتلف، من عدن إلى الحديدة، إضافة إلى احتجاز عشرات الشاحنات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية في إب خلال الأسابيع الأخيرة الماضية.

من جانب آخر وجه البنك المركزي اليمني في عدن ضربة قاسية للميليشيات الحوثية أنهت تحكم الانقلابيين في العمليات المصرفية لبنك التسليف التعاوني الزراعي «كاك بنك».

وقالت وكالة «ديبريفر» المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط، إن «إدارة البنك المركزي في عدن تمكنت من إنهاء تحكم الجماعة في العمليات المصرفية لبنك التسليف التعاوني والزراعي الحكومي كاك بنك في العاصمة صنعاء الخاضعة لسيطرة الحوثيين»، وفق ما ذكر موقع «عدن تايم» أمس الإثنين.

وأوضحت مصادر مقربة من قيادة البنك المركزي اليمني في عدن، نجاحه في رفع يد الميليشيا عن بنك التسليف التعاوني الزراعي المملوك بالكامل للدولة.

وذكرت المصادر، أن المركزي اليمني في عدن تمكن من احتجاز 100 مليون دولار مستحقات واجب دفعها لـ«كاك بنك» من أموال تحويلات المنظمات الأجنبية، ودُفعت لحسابات البنك ذاته في مدينة عدن، ما يمثل ضربة قاسية لميليشيا الحوثي.

وقالت ذات المصادر، إن هذه الخطوة تأتي بعد نجاح البنك المركزي في عدن في نقل نظام «سويفت» الخاص ببنك التسليف التعاوني الزراعي في صنعاء إلى مقر البنك في عدن، مؤكداً أهمية هذه الخطوة التي من خلالها سيتمكن البنك المركزي من السيطرة على كافة صلاحيات الحوالات والتعاملات الخارجية، ومنع مركزي صنعاء بشكل كامل من ذلك.

من ناحية أخرى شنت مقاتلات التحالف العربي، أمس الإثنين، غارات جوية على تجمعات وتحركات لميليشيا الحوثي الانقلابية في محافظة الضالع جنوب البلاد.

واستهدفت الغارات تجمعات وتعزيزات لميليشيا الحوثي الانقلابية، غرب مديرية قعطبة شمالي المحافظة، وفق ما أورد موقع «سبتمبر نت»، التابع لوزارة الدفاع اليمنية، اليوم الإثنين.

وأسفرت الغارات عن مقتل وجرح عدد من عناصر ميليشيا الحوثي الانقلابية، وتدمير أسلحة، وأطقم.

تعرض ناقلتي نفط سعوديتين لهجوم تخريبي قبالة سواحل الإمارات

وزير الطاقة والصناعة السعودي خالد الفالح

الرياض - «وكالات»: تعرضت ناقلتا نفط سعوديتان لهجوم تخريبي قبالة السواحل الإماراتية، وفق ما ذكرت وكالة الأنباء السعودية الرسمية «واس» أمس الإثنين، نقلاً عن وزير الطاقة السعودي.

ونقلت الوكالة عن وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية خالد الفالح قوله، «تعرضت ناقلتان سعوديتان لهجوم تخريبي، وهما في طريقهما لعبور الخليج العربي في المياه الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، بالقرب من إمارة الفجيرة».

وأعلنت الإمارات أعلنت أمس الأول الأحد، أن 4 سفن شحن تجارية من عدة جنسيات تعرضت لعمليات تخريبية بالقرب من مياهها الإقليمية في اتجاه الساحل الشرقي قرب إمارة الفجيرة.

ونفى الفالح وقوع أي إصابات أو تسرب للوقود من جراء الهجوم «في حين نجم عنه أضرار بالغة في هيكلي السفينتين».

وأضاف الوزير أن إحدى الناقلتين كانت في طريقها «للتحميل بالنفط السعودي من ميناء رأس تنورة، ومن ثم الاتجاه إلى الولايات المتحدة لتزويد عملاء أرامكو السعودية».

كما أعرب مصدر مسؤول بوزارة الخارجية السعودية أمس الإثنين، عن إدانة السعودية للأعمال التخريبية التي استهدفت صباح أمس الأحد، سفن شحن تجارية مدنية بالقرب من المياه الإقليمية للإمارات في خليج عمان، في اتجاه الساحل الشرقي قرب إمارة الفجيرة، وفي المياه الاقتصادية الإماراتية.

وأكد المصدر أن هذا العمل الإجرامي يشكل تهديداً خطيراً لأمن، وسلامة حركة الملاحة البحرية، بما ينعكس سلباً على السلم والأمن الإقليمي والدولي، مشدداً على تضامن السعودية ووقوفها إلى جانب الإمارات في جميع ما تتخذه من إجراءات لحفظ أمنها ومصالحها، وفق ما ذكرت وكالة الأنباء السعودية «واس» أمس الإثنين.

الشاهد: لن نقبل اتفاقاً مع الاتحاد الأوروبي لا يتضمن مصلحة تونس

رئيس الحكومة التونسية يوسف الشاهد

تونس - «وكالات»: شدد رئيس الحكومة التونسية يوسف الشاهد، الأحد، بأنه لن يكون هناك أي اتفاق مع الاتحاد الأوروبي بشأن مفاوضات اتفاق التبادل الشامل والحر ما لم يتضمن شروطا مناسبة للجانب التونسي.

وقال رئيس الحكومة في كلمة له أثناء احتفاء «اتحاد الفلاحة» بذكرى الجلاء الزراعي للمستعمر الفرنسي والعيد الوطني للفلاحة: «أريد أن أكون صريحا اليوم. أي اتفاق لا تكون فيه تونس رابحة ولا يأخذ بعين الاعتبار مصلحة القطاع الزراعي فإننا لن نمضي فيه».

يأتي تأكيد الشاهد ردا على مخاوف اتحاد الفلاحة من مفاوضات اتفاق التبادل الحر والشامل والمعمق «الأليكا» مع الاتحاد الأوروبي وتداعياتها المحتملة على الزراعة التونسية بشأن المنافسة والأسعار.

ويرى الاتحاد أن «القطاع الزراعي يشكل أولوية وطنية لا يمكن ربطها بملف الشراكة مع الاتحاد الأوروبي».

ورد الشاهد اليوم بأنه لم يتم توقيع أي اتفاق كما ليس هناك إجراء نهائي، مشيراً في نفس الوقت إلى أهمية اعتماد مبدأ «رابح رابح» أثناء المفاوضات بجنب مقاربة منصفة للمزارع التونسي.

وأوضح الشاهد: «هناك مفاوضات في مستوى الشروط والمبادئ العامة، وهي تتم في شفافية وأي اتفاق سيتم إحالته بالضرورة إلى البرلمان».

وتابع في كلمته: «لدينا تعليمات للفريق المفاوض، أي اتفاق يجب أن يأخذ في الاعتبار الفارق التنموي بين الجانبين ويجب أن يتضمن حزمة من الإجراءات المصاحبة نظرا لحاجة القطاع الزراعي للدعم والمساندة والتأهيل لمجابهة المنافسة».

وبدأت تونس والاتحاد الأوروبي مفاوضات «الأليكا» منذ 2016 بهدف تعزيز التبادل الاقتصادي ورفع الحواجز الجمركية بعد فترة انتقالية مدتها 10 سنوات. لكن القطاع الزراعي في تونس يبدي مخاوف بشأن اختلاف الرسوم والسياسات الحمائية بين البلدين.

موريتانيا: المجلس الدستوري يعتمد 6 مرشحين للانتخابات الرئاسية

نواكشوط - «وكالات»: اعتمد المجلس الدستوري الموريتاني اليوم الأحد اللائحة النهائية المؤلفة من ستة مرشحين للانتخابات الرئاسية المقررة في 22 يونيو ويبنهم مرشح الحزب الحاكم محمد ولد الشيخ محمد أحمد، رفيق الرئيس محمد ولد عبد العزيز.

ويفترض أن تنجم عن هذا الاقتراع أول عملية نقل للسلطة بين رئيس منتهية ولايته ورئيس منتخب في هذا البلد الصحراوي الواقع في غرب افريقيا والذي شهد العديد من الانقلابات بين 1978 و2008.

ومحمد ولد عبد العزيز جنرال سابق كان تولى الحكم إثر انقلاب في 2008 ثم انتخب في 2009 وأعيد انتخابه في 2014، ولا يمكنه الترشح مجددا وتنتهي ولايته الثانية في أغسطس.

وقال مصدر قريب من المجلس الدستوري إن المجلس «لم يتلق أي طعن في اللائحة المؤقتة» للمرشحين الستة التي كان نشرها في 9 مايو وقرر بالتالي الاحد اعتماد الأسماء الستة.

ومرشح السلطة عسكري كان دخل الجيش في 1978، وهو مقرب جدا من محمد ولد عبد العزيز وشارك معه في انقلابين في 2005 و2008 وهو التاريخ الذي أصبح فيه رئيسا لأركان الجيش قبل أن يعين في الحكومة وزيرا للدفاع حتى مارس 2018.

وسيجد مرشح السلطة أمامه خصوصا رئيس الوزراء الانتقالي الأسبق سيدي محمد ولد بوبكر (2005-2007) وهو مدعوم من ائتلاف يضم خصوصا حزب تواصل الإسلامي الذي يعتبر أهم أحزاب المعارضة، إضافة إلى تشكيلات سياسية أخرى كان تم حلها بسبب ضعف نتائجها الانتخابية.

المجلس العسكري ينفي نيته فض الاعتصام بالقوة

السودان: سبعة قتلى في اشتباكات قبلية بولاية القضارف

محتجون في السودان يقطعون الطريق العام

الخرطوم - «وكالات»: قتل سبعة أشخاص وأصيب 22 في اشتباكات قبلية في ولاية القضارف شرق السودان، بحسب ما أعلن والي القضارف الأحد.

واندلعت أعمال العنف السبت في القضارف عاصمة الولاية التي تحمل الاسم نفسه، بحسب الوالي محيي الدين أحمد.

وأعلن أحمد في اتصال هاتفي مع وكالة فرانس برس، أن الاشتباكات بدأت على خلفية «شجار» بين امرأة من قبيلة النوبة وبائع مياه من قبيلة البني عامر «على سعر المياه».

وطعن البائع المرأة حتى الموت ما أثار غضب أفراد قبيلتها، كما أضاف أحمد.

وبعد ذلك، اندلعت أعمال عنف شملت حرق منازل ومتاجر للقبيلتين اللتين تسكنان الحيّ نفسه، وفق الوالي، موضحاً أن «القبيلتين الجارتين» تجمعهما «علاقات مضطربة».

وحاولت الشرطة فضّ النزاع بقنابل الغاز المسيل للدموع وإطلاق الرصاص في الهواء، لكن الاشتباكات تواصلت حتى صباح الأحد، وفق المصدر نفسه. ومن بين المصابين الـ22، سبعة من عناصر قوات الأمن.

وتقع مواجهات مراراً بين القبائل المتخاصمة في القضارف كما في مناطق أخرى من البلاد.

ومنذ ديسمبر، اندلعت في السودان تظاهرات للاحتجاج على قرار الحكومة رفع سعر الخبز في بلد يمرّ بأزمة اقتصادية.

وبعد نحو أربعة أشهر، تجمّع المتظاهرون أمام مقرّ الجيش مطالبين الجنرالات بانهاء نظام عمر البشير.

وفي 11 أبريل، أرغم الجيش رئيس البلاد على تسليم السلطة. لكن مذاك، يتردد قادة الجيش الذين تولوا الحكم، في نقل السلطة إلى إدارة مدنية.

من ناحية أخرى نفى المجلس العسكري السوداني الأحد، نيته فض الاعتصام أمام مقر القيادة العامة للجيش السوداني بالقوة، و شدد في الوقت نفسه على «حسم» كل ما يدور خارج منطقة الاعتصام.

وقال الجيش السوداني في تعميم صحفي إن ماتردد عن محاولات الجيش السوداني والقوات النظامية لفض الاعتصام بالقوة «لا اساس له من الصحة لاسيما وأن الجيش أكد اكثر من مرة عدم نيته تنفيذ تلك الخطوة».

وأضاف: «لكن ما يحدث خارج منطقة الاعتصام، فذلك شأن آخر يستوجب الحسم».

وانتقد البيان خطوة المعتصمين بإغلاق شارع النيل وبعض الطرق الأخرى وأكد أنه أمر مرفوض تماما ويخلق نوع من الفوضى والمضايقات، وشدد: «هذا الأمر سيجد من الجهات المختصة الحسم اللازم تطبيعاً لحياة المواطنين وحفاظا على أمنهم وسلامتهم».

كان تجمع المهنيين السودانيين قد حذر في وقت سابق اليوم الأحد من فض الاعتصام بالقوة.

يشار إلى أن المجلس العسكري السوداني يجري منذ الإطاحة بالرئيس عمر البشير في الحادي عشر من الشهر الماضي محادثات مع قوى الحرية والتغيير، التي تضم تجمع المهنيين، من أجل نقل السلطة لمدنيين ولكن هناك خلافات بين الطرفين.

من جهة أخرى أعلن متحدث باسم حركة الاحتجاج في السودان أن المحادثات بين الجيش والمحتجين بشأن الانتقال السياسي ستستأنف.

وأعلن التحالف السبت، أن الجيش السوداني اقترح استئناف المحادثات بشأن نقل السلطة إلى إدارة مدنية، علما بأنها متعثرة حاليا.

ويعتصم آلاف المتظاهرين منذ أسابيع أمام مقر القيادة العامة للقوات المسلحة السودانية في الخرطوم مطالبين المجلس العسكري الذي تسلم الحكم في البلاد منذ إطاحة الرئيس عمر البشير في 11 أبريل بتسليم السلطة إلى إدارة مدنية.

والمفاوضات بين قادة تحالف الحرية والتغيير الذي يقود حركة الاحتجاج، والمجلس العسكري تراوح مكانها.

ويختلف الطرفان على تشكيلة المجلس المشترك الذي يُفترض أن يحل محل المجلس العسكري. إذ إن «الجنرالات يريدونه أن يكون تحت سيطرة العسكريين فيما يسعى المتظاهرون إلى أن يكون المدنيون أكثرية فيه».

ويريد الجنرالات أيضاً الحفاظ على الشريعة كمصدر للتشريع.

وقال تحالف الحرية والتغيير في بيان إنه «رصد نقاط اختلاف واقترح التوصل إلى حلها خلال «72 ساعة» اعتبارا من لحظة بدء المحادثات».

ومساء الأحد، قطع محتجّون طريقا رئيسية في الخرطوم، بحسب ما أفاد شهود عيان والمجلس العسكري.

وقال شهود إن «متظاهرين غاضبين قطعوا الطريق بعدما منعتهم الشرطة من التوجّه إلى مكان الاعتصام أمام مقر قيادة القوات المسلحة».

وقطع رجال ونساء الطريق بواسطة الصخور وجذوع الأشجار وغصونها، بحسب الشهود.

واعتبر المجلس العسكري أن قطع الطريق «غير مقبول» ويتسبب بـ«فوضى» و«يصعّب حياة المواطنين».